العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ابتدأ عهد جديد للصحافة العراقية بعد سقوط الصنم في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، ولعل أبرز تلك المعالم رفع جميع القيود التي كانت مفروضة عليها في ظل نظام دكتاتوري استبدادي، فصدرت إثر ذلك العشرات من الصحف و المجلات اليومية و الأسبوعية، كما قصد البلاد العشرات من المراسلين الأجانب لوكالات الأنباء والتلفزيون و الإذاعة والصحف، وأصبح العراق ورشة عمل صحفي كبرى يحسب لها حساب على المستوى العالمي بالنظر لضخامة الأحداث الجارية على ساحته، ومدى اهتمام العالم بأجمعه بتلقي أخباره و متابعة تطورات العمليات العسكرية و السياسية الجارية فيه، خاصة بعد أن توفرت أجواء الحرية و فتحت الأبواب واسعة أمام الجميع لممارسة العمل الصحفي و النشر بأشكاله و أنواعه كافة ومن دون قيد او شرط بما في ذلك عمل الفضائيات، التي قالت احد التقارير الأجنبية، أن عدد الفضائيات في العراق اكثر من الفضائيات الموجودة في اميركا نفسها.

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / سعد الله الخالدي

الصحافة العراقية في عهدها الجديد...

انطلاقة في فضاء الحرية رغم محاولات تحجيم دورها

الإعلام الجديد

يقول أستاذ العلوم السياسية الدكتور وليد إسماعيل:

بعد ما يقرب من أسبوعين من الإطاحة بنظام صدام، وفي ٢٠٠٣/٤/٢٣ أقدم الحاكم الأمريكي المدني لسلطة الائتلاف «بول بريمر» على حل وزارة الإعلام العراقية، والتي كانت جزءاً من المشهد السياسي العراقي لما قبل الحرب، وتم تسريح كل موظفيها أسوة بوزارة الدفاع و المؤسسات القريبة من مركز القرار للنظام السابق، وإثر ذلك القرار تغيّر المشهد الإعلامي في العراق رأساً على

> **المئات من الصحفيين العراقيين الذين عادوا الى الوطن بعد سقوط الدكتاتورية، لايرغبون في الانتماء الى النقابة على وضعها الحالي، وتحديدا التشكيك بشرعيتها**

عقب و قطع صلته بالكامل بما كان عليه قبل سقوط النظام، فانتقلت الفعالية الإعلامية من مرحلة الإعلام المُحتكر من قبل سلطة الحاكم المستبد والموجه باتجاه واحد متمثل بصحف عدة، وثلاث قنوات محلية، وفضائية واحدة، إلى إعلام متحرر من كل القيود وغير منضبط على مستويي الكم والنوع، فوجدت وسائل الإعلام العراقية نفسها فجأة في مواجهة وضع جديد لم يعشه العراق طيلة العقود الماضية كما لاتوجد تجربة مشابهه له من قبل في الشرق الأوسط أو في العالم العربي. فبعد الرقابة الصارمة التي كان النظام السابق يمارسها في إدارته لمختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والتي كانت أشبه بنوع من أنواع الدعاية والوصاية، أصبحت الساحة الإعلامية في العراق متاحة لكل مَن يريد أن يصدر جريدة أو يُنشئ إذاعة أو يؤسس قناة تلفزيونية من دون رقيب، وبالتالي أفرزت هذه الأوضاع عددا من الظواهر تجسدت في البداية بشكل أو بآخر في حالة من الفوضى والانفلات الإعلامي، و أبرزت عدداً هائلاً من الصحف والمنشورات أول الأمر، كأحد معالم المشهد الإعلامي العراقي الجديد – لسهولة إنتاجها وتوزيعها– حتى تراوح عددها من ١٨٠ إلى ٢٠٠ صحيفة يومية وأسبوعية، وأخرى نصف أسبوعية وشهرية، وكذلك صحف تصدر بين يوم وآخر، متباينة في التوجهات السياسية والأيديولوجية، والمذهبية و القومية، و كل منها تتبع الجهة الصادرة عنها، لتتوسع الأمور فيما بعد إلى عدد من الإذاعات و القنوات التلفزيونية المحلية العاملة على نطاق البلد أو على نطاق كل محافظة من محافظات البلاد. ولتنظيم هذه الحركة الإعلامية أصدر الحاكم المدني السابق للعراق «بول بريمر» قرارين، الأول بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٠ ويحمل رقم ٦٥، وهو القرار المؤسس لـ (الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام)، أما القرار الثاني فهو الأمر رقم (٦٦) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٠ والذي ينص على تأسيس (الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال). وهذان القراران كانا يهدفان إلى توفير الهيكلية القانونية والإدارية لتفعيل أهداف ووظائف وآليات عمل الإعلام العراقي الجديد. فأصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام فيما بعد مجموعة من التوجيهات العامة حول قواعد ونظم التغطية الإعلامية، كما أصدرت (اللائحة المؤقتة لقواعد البث الإعلامي) بشقيه الحكومي والخاص. أما الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال فهي الجهاز الحكومي الوحيد المؤهل لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني في العراق والتي تشرف على (شبكة الإعلام العراقي) التي تُعدّ اليوم أكبر مؤسسة إعلامية عراقية مموّلة من قبل الدولة وتضم عدداً من القنوات التلفزيونية و الإذاعية المتخصصة و عددا من الصحف و المجلات، و أستقبلت عددا كبيراً من موظفي وزارة الإعلام و مؤسساتها المنحلة السابقة فضلاً عن إشغالها لعدد من مباني و منافع الوزارة المنحلة. وقد ولدت فكرة إنشاء هيئة الاتصالات والإعلام خلال مؤتمر دولي عقد في العاصمة اليونانية أثينا في حزيران ٢٠٠٣، فقد اعتمد ذلك المؤتمر إطاراً وثائقياً لإصلاح الإعلام العراقي عُرف لاحقاً بـ (إطار أثينا) والذي شكل الأساس لقانون إنشاء الهيئة بعد تشاور الحاكم الأميركي المدني (بول بريمر) مع مجلس الحكم العراقي واختصاصيين عراقيين في قطاعي الإعلام والاتصالات. و أنيطت بالهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام المهامّ التالية:– تنظيم البث وشبكة الاتصالات العامة والخدمات، ويشمل التراخيص والتسعير والربط الداخلي. تحديد الشروط الأساسية لتوفير الخدمات العامة وخدمات الاتصالات الدولية.

– تخطيط وتنسيق وتوزيع وتحديد استعمال ذبذبات البث، وتنظيم مضامين الإعلام. – تطوير آليات الصحافة المطبوعة، ووضع وتطوير وتعزيز قواعد الإعلام الخاص بالانتخابات، ودعم وتشجيع التأهيل المهني، واعتماد توجيهات السلوك المهني على مواضيع الإعلام، وتطوير ونشر سياسات اتصالاتية وإعلامية، واقتراح القوانين على الحكومة والجهات المعنية بهذا الشأن.

خصائص الصحافة المختلفة

وتوضح الدكتورة هيام الجزائري (اختصاص إعلام):

– يتشكل المجتمع الإعلامي العراقي في الوقت الحالي من أكثر من ٢٠٠ جريدة ومجلة بين يومية وأسبوعية وشهرية وغيرها. وما يقارب ٥٠ قناة تلفزيونية بين فضائية وأرضية وإذاعية، تتوزع على لغات البلد الرئيسية (العربية، الكردية، التركمانية والسريانية). مثلما تتوزع على ألوان الطيف العراقي الإثني والديني، كما تتوزع على أراضي محافظاته، حيث توجد قناة تلفزيونية أرضية واحدة على الأقل لكل محافظة. كما لا يمكن أن نتجاهل الإعلام الإلكتروني، حيث توجد مئات المواقع الإعلامية العراقية الشخصية أو المؤسساتية على شبكة الإنترنت.

اتجاهات متنوعة

وأضافت الجزائري: تنوعت اتجاهات التحرير الصحفي في صحف ومجلات العهد الجديد، بحيث اتصفت كل صحيفة بخصائص تميزها عن غيرها، فظهرت صحف خبرية وصحف الرأي وصحف الإنترنيت التي تستقي كل مادتها الإخبارية والثقافية من الإنترنيت ماعدا المقالة الافتتاحية، وظهرت صحف تعيش في الماضي باجترار الذكريات الصحفية والسياسية في القرن العشرين، مع ظهور صحف شبابية وأخرى هزلية وصحف فضائح سياسية وصحف الإعلانات، وكان صدور الكثير من الصحف متذبذباً، بحيث توقف الكثير من الصحف عن الصدور بعد فترة زمنية قصيرة. وركزت بعض الصحف على الخدمات البلدية والكهربائية والنفطية والاتصالاتية والمالية التي تقدمها الحكومة للشعب بالنقد ومتابعة آخر الأخبار... وهناك صحف أخرى دخلت في معركة جدل الهويات، وفي مدى أحقية ومظلومية كل حزب أو طائفة أو قومية وطلب التعويض على حساب الفئات الأخرى، مما أدى الى تفتيت الهوية الوطنية وما تبعه من تعدد الولاءات بتعدد الهويات الطائفية والقومية والحزبية. إن هذا الجدل العقيم قد كان سبباً في صراعات وصدامات مسلحة، ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء في ظل غياب الولاء الوطني الحقيقي.. ومازالت التجربة اللبنانية في ثمانينيات القرن الماضي ماثلة في أذهان العراقيين، ودور المليشيات في الحرب الأهلية آنذاك، وما رافقها من مآس والتي انتهت بالشعب اللبناني الى حالة اللادولة، ولعله يعاني من نتائج تلك الأحداث الى اليوم، وعلى الدوام كان العراقيون المعتدلون يذكّرون الفرقاء بمآسي التجربة اللبنانية، لعلهم يعقلون و يتفادونها في أدائهم السياسي على الساحة العراقية.

وجه آخر

و مع هذا التعدد و التنوع الكبيرين في الصحافة بعد سقوط نظام صدام، فإن هناك بالمقابل وجها آخر للعمل الصحفي في العراق في العهد الجديد تمثل في التهديدات والتحديات التي واجهها العاملون في هذا الميدان، ما جعل ممارسة العمل الصحفي في العراق من أخطر الأعمال على حياة العاملين في عالم اليوم.

> **لم يشهد العالم بأسره وعلى الرغم من كل الحروب والكوارث التي عصفت بالعديد من الدول ما شهده العراق من استهداف للصحفيين، يتمثل تارة بالاغتيالات التي تتم بسرعة وعن بعد، وتارة أخرى بالقتل الوحشي**

إذ لم يشهد العالم بأسره وعلى الرغم من كل الحروب والكوارث التي عصفت بالعديد من الدول ما شهده العراق من استهداف للصحفيين، يتمثل تارة بالاغتيالات التي تتم بسرعة وعن بعد، وتارة أخرى بالقتل الوحشي الذي ينفذ بعد نصب الكمائن وخطف الضحايا تحت تهديد السلاح. ومما يزيد من فرص الخطورة وتعقيد العمل الصحفي في العراق أيضا ما يتعرض اليه العاملون في الصحافة من ملاحقة واعتقالات ومقاضاة بدعاوى كيدية وعلى نحو متواتر يثير القلق. الأمر الذي ينعكس سلباً بالتأكيد على حرية الرأي والتعبير وعلى انسيابية حركة الإعلام والصحافة وبما يجعل حرية الصحافة في العراق تمضي صوب منزلق خطير.. نعم، لقد قام العهد الجديد برفع كل القيود التي كانت مفروضة على الصحافة العراقية، لكنه من جانب آخر ترك الباب مفتوحاً ولم يضع ضوابط أو شروطاً مهنية واضحة المعالم لممارسة العمل الصحفي أو لإصدار الصحف والمجلات أو إقامة محطات تلفزيونية أو إذاعية، الأمر الذي أدى الى فوضى إعلامية كبيرة في العراق أسفرت عن إصدار عشرات الصحف من قبل أشخاص بعيدين كل البعد عن مهنة الصحافة، مما شكل انتكاسة مهنية في تاريخ الصحافة العراقية. فمن حيث عدد وسائل الإعلام خلال السنوات ما بعد ٢٠٠٣ فإن العراق احتلّ المركز الأول على المستوى العربي، لكن من حيث المهنية والنوعية فإنه يحتل مركزاً متأخراً لعدم وجود ضوابط، ما دام كل شخص يمتلك المال يستطيع أن يصدر صحيفة. وأطلقت حريات العمل السياسي والحزبي والنقابي، وشُرعت الأبواب أمام الإعلام الحر، فصدرت مئات المطبوعات وتأسست عشرات القنوات التلفزيونية والإذاعية، مما أنهى عهد الرأي الواحد المفروض قسرا، ويُذكر أن منظمة مراسلون بلا حدود وضعت العراق فى عام ٢٠٠٧ في الترتيب رقم ١٥٧ في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تصدره المنظمة كل عام، متراجعاً ثلاث درجات عن العام الذى قبله، ليكون في المرتبة قبل الأخيرة بين الدول العربية، متقدما على فلسطين بدرجة واحدة. وأشارت المنظمة في تقريرها إلى أن الصحفيين في العراق (يخشون بالدرجة الأولى الجماعات المسلحة التي تستهدفهم، في الوقت الذي لم تجد فيه السلطات أي سبيل لوضع حد لحوادث استهداف الصحفيين).

هجرة الصحفيين

يقول الدكتور هشام العنبكي الكاتب والمحلل السياسي:

–هاجر بعض الصحفيين خارج البلاد بسبب خشيتهم من ملاحقات و إجراءات النظام السابق القسرية والقمعية، على مدى عقود حكمه الثلاثة، والتي كانت تهدد حياتهم و حياة أسرهم و مصدر رزقهم، فلم يهنأ الصحفيون في العهد الجديد طويلاً في العمل الحر في بلادهم، إذ بعد أن استبشروا خيراً به خاب أملهم في الاستمرار في العمل داخل البلاد بالنسبة الى كثير منهم إثر تعرضهم لمخاطر عديدة هددت حياتهم و مصادر رزقهم. و إذا كان الصحفيون في السابق يتعرضون الى مخاطر محددة من قبل أجهزة النظام القمعية، فالمخاطر في العهد الجديد متعددة المصادر و مختلفة الأنواع والأشكال، إذ قد تكون تهديداً مباشراً من بعض المتنفذين في العهد الجديد أو أولئك المتعصبين حزبياً أو مذهبياً، أو من العصابات و الميليشيات التي وجدت لها مرتعاً خصباً في ظل غياب الدولة القوية و ضعف أجهزتها الأمنية، أو من خلال المصادمات العسكرية المستمرة، أو من خلال العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين مثل التفجيرات و الاختطافات و الاغتيالات التي كان للصحفيين حصة كبيرة منها.

كل هذه العوامل أدت الى هجرة موجة جديدة من الصحفيين الى خارج البلاد للنجاة بحياتهم و بحياة أسرهم، أو للبحث عن فرصة للرزق و العيش بأمان في بلدان المنافي و الشتات. أشار تقرير لمنظمة (مراسلون بلا حدود) الى عدد كبير من الصحفيين الذين يعيشون خارج البلاد بقوله: (يعيش هؤلاء الصحفيون في مأمن إثر نجاتهم من الجحيم العراقي لا سيما أن هذه الدولة تعد الأكثر دموية في العالم بالنسبة إلى المحترفين في القطاع الإعلامي ولكن الابتعاد عن الوطن لا يعني نهاية مشاكلهم، فمعظم هؤلاء عاطلون عن العمل). وأضاف التقرير « أن المحترفين يتعرضون في القطاع الإعلامي للاختطاف على يد جماعات تسيرها الأسباب السياسية أو جني الأرباح. وقد أحصت مراسلون بلا حدود عددا كبيرا من عمليات اختطاف لصحفيين منذ بداية النزاع في العراق». وأضافت المنظمة في تقريرها، أنه بالرغم من دعوة السلطات العراقية لاحترام حرية الصحافة، فإن التدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة تترجم عجزها، مذكرة بأن وزارة الداخلية اقترحت في شباط ٢٠٠٨ منح الصحافيين تراخيص لحمل أسلحة، وبحسب سالمنظمة ومقرها باريس، فقد قتل ٢١٠ صحافيين وعاملين في مجال الصحافة منذ آذار ٢٠٠٣ وخطف ٨٧ منهم. وإذا كان المراسلون الأجانب أول المستهدفين في المرحلة الأولى من الحرب فقد بات الصحافيون العراقيون المستهدفين اليوم، وأن في هذه الظروف غالباً ما يختار الصحافيون العراقيون المنفى حفاظاً على سلامتهم ويقرر البعض الرحيل بعد التعرض لمحاولة اغتيال أو خطف، في حين يرحل آخرون بمجرد تلقي تهديدات. وبحسب المنظمة فإن هناك أكثر من ٢٠٠ صحافي وموظف في وسائل الإعلام العراقية في الأردن، في حين يصعب الحصول على أرقام دقيقة من سوريا. كما لجأت العشرات من الصحافيين العراقيين الى أوروبا حيث ساعدت المنظمة حوالى ثلاثين صحافياً خصوصاً في فرنسا.

وتشير المنظمة الى أن الصحافيين العراقيين في المنفى غالبا ما يعيشون في ظروف صعبة وأن عدداً منهم أضطر الى التخلي عن مهنة الصحافة. وخلصت الى القول: إن عودتهم الى العراق غير واردة حاليا لأن المجموعات المسلحة لا تزال ناشطة في البلاد و لعل حادثة اغتيال نقيب الصحفيين العراقيين شهاب التميمي آذار ٢٠٠٨ من قبل أفراد مجهولين، تؤشر الى حد بعيد حجم الخطر الذي يتهدد الصحفيين في العراق اليوم، مما دفع بالسلطات المحلية الى التفكير جدياً في البحث عن وسائل ناجعة لحماية الصحفيين.

تشريعات الإعلام الجديدة

وأكد الدكتور محمود ذياب، أستاذ القانون (متقاعد) أن العراق يعتبر واحدا من أفضل بلدان الشرق الأوسط والعالم العربي في قوانينه الإعلامية التي أطلقت العنان للصحافيين في التعبير عن آرائهم وإنشاء مؤسساتهم الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية التي كفل الدستور العراقي حريتها في التعبير، حيث نصّت المادة ٣٦ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ضمن الفصل الثاني تحت عنوان الحريات على ما يلي:

تكفل الدولة وبما لا يخلّ بالنظام العام والآداب:

أولاً– حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً– حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً– حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون. كما نصت المادة (٤٥) من الدستور (لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون) أو بناءاً عليه، على ألا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

> **لقد قام العهد الجديد برفع كل القيود التي كانت مفروضة على الصحافة العراقية، لكنه من جانب آخر ترك الباب مفتوحاً ولم يضع ضوابط أو شروطاً مهنية واضحة المعالم لممارسة العمل الصحفي أو لإصدار الصحف والمجلات أو إقامة محطات تلفزيونية أو إذاعية، الأمر الذي أدى الى فوضى إعلامية كبيرة**

كما أقدم مجلس النواب العراقي في نيسان من العام ٢٠٠٨ على مناقشة تشريع قانون لحماية الصحفيين العراقيين– لم يصدر حتى اليوم– تأكيداً لأحكام الدستور الخاصة بحرية الصحافة.

ينص مشروع القانون الجديد على أن (أي اعتداء على الصحفي أثناء تأدية مهامه الصحفية بمثابة اعتداء على موظف حكومي أثناء تأديته واجباته الرسمية ويعاقب المعتدي بالعقوبة المقررة قانوناً على الموظف الحكومي).

ويؤكد مشروع القانون على أنه لا يعتقل الصحفي أو يلقى القبض عليه بسبب عمله الصحفي إلا عن طريق القضاء. (و يتيح هذا القانون للصحفي حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الدوائر الحكومية والهيئات العامة لنقلها الى الجمهور ولايحق لتلك الجهات رفض طلبات الحصول على المعلومات إلا في حالة كان الإفصاح عنها سيلحق ضرراً كبيراً بإحدى المصالح الوطنية بشكل أكبر من الضرر الحاصل في حالة عدم نشر تلك المعلومات وحجبها عن الجمهور.)

و أتاح مشروع القانون (للصحفي الحق في عدم الإفصاح عن مصادر معلوماته ما لم يكن ذلك ضرورياً لمنع وقوع جريمة أو كشف فاعليها على أن يصدر ذلك بقرار من المحكمة المختصة بالحادث، ولايجوز إقامة الدعاوى للمطالبة بالتعويض بعد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر.) و شدّد مشروع القانون على أنه لايجوز مصادرة أدوات عمل الصحفي إلا بإذن من المحكمة، وأن يكون ذلك ضروريا لمنع وقوع جريمة او التحقيق فيها. وتتكفل الدولة بإنشاء قوة فعالة لحماية الصحفيين ووسائل الإعلام والتحقيق في الجرائم التي تطالهم و على الأجهزة الأمنية إجراء تحقيقات فورية في حالة تعرض أي صحفي لأي نوع من التهديد أو الأذى وأن تبذل الجهود لمعاقبة الجناة. و أجاز مشروع القانون للصحفيين أداء عملهم من دون تدخل من قبل القوات الأمنية مالم يكن هناك مسوغ شرعي. كما أوجب على الدولة التكفل برعاية عوائل شهداء الصحافة بتخصيص راتب تقاعدي لهم. وتكفل أيضاً تخصيص راتب للصحفيين الذين يتعرضون الى الإعاقة بسبب عملهم إذا كان العجز أكثر من خمسين بالمائة. و تتكفل بالرعاية الصحية للصحفيين وتتكفل بعلاجهم على نفقتها داخل وخارج البلاد إذا كانت الإصابة أو الإعاقة بسبب العمل الصحفي.

ويؤكد على حق الصحفي حضور المؤتمرات وكذلك الجلسات والاجتماعات العامة في سبيل تأدية عمله المهني. و يشير الى أن الصحفيين لا سلطات عليهم في أداء عملهم لغير القانون.

من الجدير بالذكر أن مشروع القانون الجديد عرّف الصحفي بأنه: الذي يعمل في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية ومنتم الى نقابة الصحفيين العراقيين، كما ألغى هذا المشروع قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ بتعديلاته كافة.

مغالطات مهنية ودستورية

ومن الانتقادات التي وجهت لمشروع القانون الجديد، وهي كثيرة، أنه عرّف الصحفي بالمنتمي لنقابة الصحفيين العراقيين فقط، علماً أن هناك تنظيمات نقابية و مهنية عديدة تضم عدداً من الصحفيين وهي غير (نقابة الصحفيين)، كما ان التحديد يشكل انتهاكاً لحرية الانتماء السياسي والنقابي التي كفلها الدستور للمواطن. فضلا عن وجود المئات من الصحفيين العراقيين الذين عادوا الى الوطن بعد سقوط الدكتاتورية، لايرغبون في الانتماء الى النقابة على وضعها الحالي، وتحديدا التشكيك بشرعيتها.